

نتائج جلسة النقاش حول القضايا الأمنية

صنعا 21 مايو 2013

مؤتمر الحوار الوطني

تستند الملاحظات في هذه الورقة على الأسئلة والنقاط التي قدمها المشاركون وعلى الخيارات المحددة من قبل الميسر في الجلسة. وهذه الورقة مبنية في جزء كبير منها على تجربة جنوب أفريقيا.

كيف يمكن التأكد من أن قوات الأمن تعكس التركيبة السكانية للبلد؟

كان على العديد من الدول التي يوجد فيها أعراق متعددة أن تتعامل مع هذه القضية، في بعض الحالات وعند تعدد الأعراق في بلد ما تعمل بعض القيادات على التلاعب بقوات الأمن وإساءة استخدامها بتعيين أفرادها فقط من جماعاتها الخاصة وهذا يؤدي في الغالب إلى عدم الاستقرار بسبب شعور الجماعات الأخرى بالتهميش. وغالباً ما يساهم هذا التعاطي في انتهاكات لحقوق الإنسان.

تبدل بلدان مثل الهند جهوداً كبيرة لضمان أن المؤسسات الأمنية تعكس تركيبة المجتمع على الأقل من حيث الأعراق والأديان. وفي جنوب أفريقيا اتبعتنا عملية التمييز الإيجابي تجاه الجماعات التي تعرضت في فترات طويلة إلى الأذى والتمييز من خلال عملية التوظيف الانتقائي في المؤسسات الأمنية. إلا أن ذلك يكون له تبعات سلبية على المدى البعيد لأنه يتسبب في إيجاد فئات مختلفة للمواطنين. على سبيل المثال، ماليزيا منذ استقلالها عملت على أسلوب التشجيع الانتقائي للملايو العرقية في الخدمة المدنية والجامعات وغيرها، لكن هناك الآن إدراك واسع النطاق في المجتمع الماليزي أن هذا الأسلوب قد تعدى مجراه. وبالتالي فإن التطوير التعليمي يكون هو المفتاح الرئيسي للتعامل بهذا الصدد.

هل ينبغي أن يكون هناك أنواع مختلفة من القوات المسلحة؟

معظم الدول المتقدمة لديها قوات بحرية وقوات جوية وجيوش، والعديد منها تمتلك أيضاً قوات خاصة. والنقطة الهامة هنا هي أن يكون هناك فقط تشكيل عسكري وطني واحد وفي نهاية المطاف يخضع لسلسلة واحدة من القيادة. في جنوب أفريقيا كان علينا دمج ثمان تشكيلات عسكرية ومليشيات مختلفة معظمها كان أساسها عرقي ومرتبطة بأحزاب سياسية مختلفة. وتمكنا من تحقيق ذلك الدمج من دون إطلاق رصاصة واحدة.

كانت إحدى المسائل الأساسية هي إعادة تدريب الجميع وأن يخضع جميع الأفراد العسكريين إلى التقييم والمراجعة للمستوى. وقام بتنفيذ هذه العملية وسيط خارجي- في هذه الحالة كانت عملية التقييم والمراجعة من قبل لجنة استشارية عسكرية بريطانية صغيرة جداً وفريق تدريب. في البداية قررنا عدم تسريح أي فرد عسكري ويتم أولاً إعادة تأهيلهم جميعاً بمن فيهم الضباط.

تجربة العراق، على سبيل المثال، حيث تم تسريح القوات المسلحة العراقية من قبل الأمريكان يشير إلى أنه كان من الأفضل الاحتفاظ بها تحت السيطرة بدلاً من تسريحهم إلى الشارع. وهذا لا محالة سيسفر عن تضخم للقوات العسكرية (وخاصة في صف الضباط)، وهذه عملية سياسية صعبة لكنها عملية ضرورية لتحديد حجمها الصحيح.

لقد تم تنفيذ العديد من الدراسات حول مسألة تسريح ونزع السلاح وإعادة التأهيل والدمج في مجتمعات يوجد فيها مقاتلين سابقين، وهناك العديد من الأمثلة الناجحة (وكذلك بعض حالات الفشل). ومن الضروري أيضاً لتحقيق الاستقرار أن يتم نزع سلاح المدنيين تدريجياً على الرغم من أن ذلك قد يستغرق وقتاً.

هل يكون للجنود حق التصويت؟

تقريباً في جميع الديمقراطيات يكون للجنود حق التصويت وذلك لأنهم 'مواطنون يرتدون الزي العسكري' ويدفعون الضرائب - وعلى حد تعبير الثوار الفرنسيين في عام 1789، ينبغي أن لا يكون هناك ضرائب بدون تمثيل. هذا هو أساس الديمقراطية.

ومع ذلك، فمن الأهمية بمكان أن لا ينبغي السماح لهم بالانتماء علنياً إلى أي حزب سياسي أو في السعي للعمل في المجال السياسي، وإذا كانوا يرغبون في القيام بذلك فينبغي أن يقدموا استقالاتهم من العمل العسكري، لكن بالتأكيد التصويت السري ليس مضرًا. كما أن هذا لا يعني أن يكون الأفراد العسكريين جاهلين عن السياسة، ويجب عليهم فهم الدستور ومبدأ الاشراف المدني على القوات العسكرية والقانون الدولي وحقوق الإنسان وغير ذلك.

نقوم في جنوب أفريقيا بتنفيذ برامج "التربية الوطنية" لجميع مستويات القوات المسلحة (بما في ذلك المدنيين العاملين في وزارة الدفاع). هذه العملية مبنية على التجربة الألمانية التي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية. بعبارة أخرى، ينبغي على الجنود وخصوصاً الضباط فهم مقاصد وأهداف وإطار عمل حكوماتهم ولكن دون الانخراط في السياسة الحزبية.

هل ينبغي اطلاع دول الجوار على التطورات الداخلية الأمنية؟

إلى حد ما، نعم، من المهم لتعزيز الطمأنينة وبناء الثقة أن البلدان في المنطقة تكون على بينة حول الأسباب والأهداف من مراجعة الوضع الأمني. وهذا لا يعني الإفصاح عن كل شيء - فبعض المسائل الأمنية بطبيعتها سرية، لكن المقصود من ذلك هو التقليل من احتمال اعتقاد البلدان المجاورة أن التغييرات ستمثل تهديداً لهم.

هل يمكن الاشراف المدني على قوات الأمن؟ وهل يمكن أن يكون هناك مفتش عام مدني؟

يجب أن لا تشعر قوات الأمن بأي تهديد من وجود الاشراف المدني عليها. فمن الطبيعي الاشراف المدني في اطار الديمقراطية، كما أن قوات الأمن عادةً تنمو وتزدهر في ظل الدولة الديمقراطية. ومسألة الاشراف المدني ليست "بالسيطرة المدنية"، مثلاً أن تمارس الدولة وخاصة الممثلين المنتخبون من الشعب سلطة على قوات الأمن.

ربما مصطلح 'الاشراف' ليس بالمصطلح الدقيق، على سبيل المثال يمارس البرلمان الرقابة وليس السيطرة عليها. تمارس السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء) الرقابة عليها ولكن لا ينبغي لهم التدخل في الأعمال المحددة للقوات المسلحة- على افتراض أنها تعمل بطريقة مهنية- مقارنة مثلاً بعمل المهنيين مثل الأطباء أو المحامين. وينبغي تشجيع قوات الأمن لوضع ميثاق شرف بها وتحديد قواعدها المهنية الخاصة وتركها قدر الإمكان في تنفيذ عملياتها المهنية الخاصة المتعلقة بالترقيات والتدريب الخ. هذا هو الافتراض الأساسي من دراسة العلاقات بين المدنيين والعسكريين.

يمكن أن يكون المفتش العام مدنيا ولكن في حالة عدم وجود مؤهلون لهذا المنصب فمن الممكن أن يشغل هذا المنصب أحد الضباط الكبار، على الرغم أن هذا الخيار لا يفضل على المدى البعيد.

وثمة مسألة رئيسية في الرقابة المدنية على الجيش متمثلة في إنشاء سكرتارية للدفاع. هذا لا يلزم أن تكون هيئة مدنية بالكامل، لكن ينبغي أن يتم ترأسها من قبل أحد المدنيين الذي يجب ان يكون رئيسا لها. بالطبع يجب ألا يتدخل المدنيون في سلسلة القيادة والسيطرة، ومع ذلك يكونوا مسئولين عن الجوانب غير التشغيلية المتعلقة بالدفاع، بما في ذلك الشؤون المالية (الأهم من ذلك كله!) في الجوانب المتعلقة بالسياسة والمشتريات الرئيسية وربما العلاقات العامة الخ. ويكون القائد العسكري مسؤولاً عن تدريب القوات والتحصينات والعمليات العسكرية. ومن المهم التكامل بين المهام ولكن هذا غالبا ما يكون من الصعب تحقيقه بسبب الصراع على السلطة ... على الرغم من ذلك فهي ضرورة قصوى. في جنوب أفريقيا ألغيت وزارة الدفاع المدنية من قبل نظام التمييز العنصري في عام 1967، وهذا أدى إلى مشاكل خطيرة في الحكم حيث عمل الجنرالات على إدارة شؤونهم بأنفسهم وتدرجيا سيطروا كذلك على وظائف حكومية أخرى.

هل ينبغي حل جهاز المخابرات الحزبي المسيس أو أن يتم إعادة إصلاحه؟

في جنوب أفريقيا، إبقينا نحن على كل منها باستثناء عدد قليل جداً من الموظفين المتورطين الفظيعين والذين تم اتهامهم وسجنهم . وكان هذا انطلاقا من مبدأ أنه من الأفضل إبقائها تحت سيطرتنا بدلاً من تسريحهم ومن احتمالية سوء تصرفاتهم.

لكن بلدان أخرى اتخذت قرارات مختلفة. عالمياً، تكون الهيئات الاستخباراتية هي الأكثر صعوبة في إصلاحها، ويرجع ذلك جزئياً لأن مهامها سرية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن جعل مهامها شفافة لكن يمكن جعل هياكلها شفافة بصورة عادلة وتكون خاضعة للمساءلة إلى حد ما. هناك عدد متزايد من الأدبيات حول هذا الموضوع، راجع على سبيل المثال مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF).

كيف يمكن تحقيق مصالحة وطنية؟

يمكن تحقيق مصالحة وطنية بصعوبة. وقد تم تحقيق جزء من المصالحة الوطنية في جنوب أفريقيا وسوف يستغرق جيلاً أو اثنين لتحقيق مصالحة وطنية شاملة في النهاية. نحن أسسنا عملية لمعرفة الحقيقة وتحقيق المصالحة الوطنية استناداً إلى خبرات من الأرجنتين وتشيلي

من انتقالهم من الحكم العسكري الاستبدادي إلى الديمقراطية. وكان مبدأ الاتفاق أن يتم تبادل الحقيقة مقابل العفو. ولكن في الواقع تم منح العفو لواحد من كل ثلاثة متقدمين للأدلاء بالحقيقة كما لم يتم مقاضاة معظم الجناة.

بلدان أخرى من منطقتنا، مثل زيمبابوي وناميبيا، ببساطة تم منح الجميع العفو ولكن في وقت لاحق (بعد عشرة إلى عشرين عاما) بدأ يظهر شبح نتيجة اتخاذ هذا القرار. الشيء المهم هو تأسيس حكومة شاملة للجميع حتى يتسنى لجميع الفئات والأديان والأعراق والأحزاب السياسية بأن تشعر بأنها جزء من العملية السياسية.

في جنوب أفريقيا وافقت جميع أحزاب المعارضة السياسية والجماعات تقريبا على الدستور لأننا أعدناه بطريقة تشاورية جدا وشفافة، والآن الكل يشارك في المنافسة السياسية وفق بنود الدستور وبدون اللجوء إلى العنف.

كيف تخضع الشرطة للمساءلة؟ وهل يمكن ان يكون لدينا شرطة محلية واقليمية؟

على عكس الجيش والذي يكون مسؤولا أمام الحكومة المركزية فقط (بما في ذلك بالطبع مجلس النواب)، تكون الشرطة مسؤولة أمام الحكومة المركزية والسلطة المحلية على حد سواء لأنها تقدم خدماتها في أوساط المجتمعات المحلية ويجب أن تكون مطلعة على البيئة المحلية، فقد أصبح الآن مفهوم الشرطة المحلية من الممارسات الدولية.

في جنوب أفريقيا وفرنا منتديات الشرطة المحلية تمثل منابرا للشرطة للتفاعل مع المجتمع. وهناك أيضا قوات شرطة في المحافظات وتكون بعض عناصرها خاضعة لسلطة المحافظات. ولكننا أصرنا على أنه يجب أن يكون هناك قوات شرطة وطنية واحدة ومعايير وطنية موحدة وقائد شرطة وطني لضمان أن الشرطة لا تصبح أداة سياسية للمصالح الخاصة.

من يجب أن يدير السجون؟

بالتأكيد ليس الجيش! وبصرف النظر عن أي شيء آخر فهذا يقلل من قيمة الجنود. لدى جنوب أفريقيا إدارة ووزارة مستقلة للخدمات الإصلاحية. ضباط السجون لديهم مهنة وهذه هي الممارسات في معظم الديمقراطيات.

خلال الانتقال أو عملية التفاوض السياسية، كيف يكون إصلاح جهاز الأمن أو إعادة هيكلته قبل اتخاذ القرارات السياسية حول طبيعة وشكل الدولة (على سبيل المثال الفيدرالية)؟

هذه قضية حاسمة وتشبه قصة الدجاجة والبيضة، من يأتي أولاً الدجاجة أم البيضة؟ من الواضح أن هناك حدوداً لعملية إصلاح الأمن أو التغيير والذي يجب أن يتبع القرارات السياسية. تكون قوات الأمن هي أدوات لسياسة الدولة. فلا يمكن أن يكون لها هيكلية مختلفة عن تلك التي للدولة من حيث المساءلة والمسؤولية السياسية. وفي الوقت نفسه، فإنه لا ينبغي أن تترك عملية هيكله قوات الأمن حتى آخر لحظة نظراً لأنها تشكل عنصراً حاسماً لأي انتقال ويمكن أن تعيق عملية الانتقال إذا رأت قوات الأمن ذلك. وبالتالي فإن الحل يكمن في المواءمة والربط بين العمليتين (العملية السياسية وعملية هيكله قوات الأمن)، وأن يتم التعامل فيما بينهما بشكل

متوازي. في نهاية المطاف، يكون ذلك متماشيا مع مبدأ الرقابة المدنية وتكون عملية الهيكلية ومهام قوات الأمن متماشية مع القرارات السياسية.

هل ينبغي أن تكون المحاكم العسكرية منفصلة عن المحاكم المدنية؟

في جنوب أفريقيا كما هو الحال في معظم الديمقراطيات، قررنا أن يكون هناك نظام قضائي واحد. يمكن للمحاكم العسكرية - وينبغي لها- أن تكون قادرة على البت في مسائل الانضباط العسكري الخ، ولكن في التحليل النهائي تكون المحاكم العسكرية مسؤولة أمام النظام القضائي الوطني للبلد. بعبارة أخرى، يمكن أن تكون منفصلة اداريا ولكن ليست مستقلة قضائيا.

ماذا عن المرأة في القوات المسلحة؟

في جنوب أفريقيا - دستورنا والمدعوم من قبل جميع الأحزاب السياسية والأديان - يحظر التمييز على أساس الجنس أو العرق أو الأثنية. وبالتالي يتم اشراك المرأة في جميع وحدات القوات المسلحة بما في ذلك الوحدات القتالية. والمرأة تشكل حوالي الربع من تشكيل قواتنا المسلحة.

نرحب بتعليقات أو مراسلات:

غافن كاوثرا

البريد الإلكتروني: gavin.cawthra@wits.ac.za